الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/38/DNK/1

الجمعية العامة

Distr.: General
22 February 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة والثلاثون

3-14 أيار/مايو 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16*

الدانمرك

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- تولي مملكة الدانمرك الأولوية العليا للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ومسؤوليتها عن حماية سكانها. وتتعاون الدانمرك مع آليات الرصد الدولية ولدى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان دعوة دائمة. ويوفر الاستعراض الدوري الشامل أساساً جيداً للحوار البناء بشأن إعمال حقوق الإنسان.

2- وقد نسقت وزارة خارجية مملكة الدانمرك إعداد هذا التقرير مع الوزارات ذات الصلة من خلال اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات وكذلك مع حكومتي غرينلاند وجزر فارو[1]. وخضع مشروع التقرير لعملية تشاور عامة. وبالإضافة إلى ذلك، تم ترتيب خمس جلسات علنية لإعداد التقرير، وأنشئت عناوين بريد إلكتروني مخصصة للسماح بتقديم مزيد من المدخلات.

3- ويعرض التقرير سرداً لما قامت به الدانمرك متابعة لما قبلته من توصيات بعد الاستعراض السابق الذي أُجري في كانون الثاني/يناير 2016 ولتطورات أخرى في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل التي أثارها المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان[2]، ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنون. ويحال في الحواشي إلى التوصيات المنبثقة عن جولة الاستعراض السابقة[3].

4- ويشار إلى تقرير منتصف المدة الصادر في حزيران/يونيه 2018 وإلى المرفق، اللذين يكملان المعلومات الواردة في هذا التقرير[4].

ثانياً- متابعة التوصيات والتطورات في الدانمرك

الإطار القانوني

قبول الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

5- يستند الإطار المعياري والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان في الدانمرك إلى أساس متين لم يتغير. وترد معلومات مفصلة في هذا الصدد في التقريرين الوطنيين الأوليين اللذين قدمتهما الدانمرك أثناء جولتي الاستعراض الدوري الشامل في عامي 2011 و2015، على التوالي، وفي الوثيقة الأساسية المشتركة التي تم تحديثها في عام 2018.

6- والدانمرك طرف في سبع من الاتفاقيات التسع الأساسية لحقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[5]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[6]، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[7]، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[8]، واتفاقية مناهضة التعذيب[9]، واتفاقية حقوق الطفل[10]، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)[11]. وقد وقّعت الدانمرك على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري[12]، واعتمد البرلمان مؤخراً التعديلات التشريعية اللازمة للتصديق عليها[13]. وكما هو موضح بمزيد من التفصيل في المرفق، قررت الدانمرك عدم التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم[14] [15].

7- وانضمت الدانمرك إلى البروتوكولات الاختيارية التي تنص على إمكانية الوصول إلى إجراءات الشكاوى الفردية فيما يتعلق بالاتفاقيات، التي هي طرف فيها، باستثناء العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[16].

8- وقد صدقت الدانمرك على جميع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية[17]. وفي عام 2017، صدقت على بروتوكول منظمة العمل الدولية الخاص بالعمل القسري[18].

حقوق الإنسان في التشريعات الدانمركية

9- أُدرِجت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في القانون الدانماركي في عام 1992، في حين نُفذت اتفاقيات أخرى لحقوق الإنسان – وفقاً للتقليد القانوني المزدوج – من خلال الإشارة إلى "انسجام المعايير" أو تحويل محتويات الاتفاقية المحددة إلى تشريعات دانمركية. وفي عام 2014، قدمت لجنة من الخبراء في مجال حقوق الإنسان تقريرها عن جملة أمور منها إمكانية إدراج مزيد من صكوك حقوق الإنسان. وقررت الحكومة، على خلفية التقرير والمشاورات العامة اللاحقة، عدم إدراج مزيد من صكوك حقوق الإنسان في القانون الدانماركي. وتظل صكوك حقوق الإنسان المصدق عليها ولكن غير المدرجة مصادر قانونية ذات صلة، ويُستنَد إليها وتُطبَّق لدى المحاكم وغيرها من السلطات[19].

10- ولضمان كون التشريعات الدانمركية متفقة مع التزامات حقوق الإنسان، تشمل إجراءات صياغة التشريعات الجديدة فحصاً منهجياً وإلزامياً لجميع المقترحات التشريعية فيما يتعلق بتماشيها مع الالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

المساواة وعدم التمييز[20]

11- لا يُقبَل التمييز من أي نوع والدانمرك مصممة على ضمان المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق لجميع المواطنين والفئات. ووفقاً للقانون الإداري الدانماركي، يتساوى جميع المواطنين أمام القانون ولا يمكن للسلطات العامة أن تميز بين المواطنين على أي أساس.

12- ويتضمن التشريع الدانماركي عدداً من القوانين التي تؤكد هذا المبدأ، ومن جملتها قانون المساواة بين الجنسين وقانون المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحصول على العمل، وما إلى ذلك.

13- ويحظر قانون حظر التمييز في سوق العمل التمييز المباشر وغير المباشر في سوق العمل على أساس العرق أو اللون أو الأصل الإثني أو الدين أو المعتقد أو التوجه الجنسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الرأي السياسي أو السن أو الإعاقة[21].

14- ويحظر قانون المساواة في المعاملة الإثنية التمييز المباشر وغير المباشر خارج سوق العمل على أساس العرق أو الأصل الإثني. وينطبق الحظر خارج سوق العمل على جميع المؤسسات العامة والخاصة فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية وعضوية المنظمات التي يعمل أعضاؤها في مجالات معينة من مجالات الأعمال التجارية والمشاركة فيها، وعلى المزايا التي توفرها هذه المنظمات لأعضائها.

15- وبالإضافة إلى ذلك، يجرم قانون حظر التمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني أو المعتقد أو الميل الجنسي التمييز على الأسس المذكورة.

16- وفي عام 2018، أقر البرلمان قانون حظر التمييز على أساس الإعاقة، الذي يحظر التمييز خارج سوق العمل على أساس الإعاقة[22]. وقد عُدِّل القانون في عام 2020؛ انظر أدناه في الفرع المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة (الفقرتين 29 و30).

17- وينظر المجلس الدانماركي للمساواة في المعاملة في شكاوى التمييز على عدد من الأسس. ويجوز للمجلس أن يمنح تعويضاً ويبطل قرارات الفصل.

المساواة بين الجنسين

18- المساواة بين الجنسين مبدأ أساسي لا مفر منه في جميع مجالات المجتمع الدانماركي. وتعمل الدانمرك باستمرار لضمان المساواة بين الجنسين قانوناً وفعلاً والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

19- ويهدف نظام الرعاية الاجتماعية الدانماركي إلى تعزيز وكفالة المساواة بين الجنسين. وشبكة الضمان الاجتماعي شاملة؛ وقد أسهمت خدمات الرعاية السخية في تحقيق مستوى عالٍ من المساواة في الدانمرك.

20- وستواصل الدانمرك إصدار تقرير سنوي وخطة عمل بشأن كيفية ضمان المساواة بين الجنسين في جميع مجالات العمل الحكومي. وعلاوة على ذلك، ستواصل الدانمرك إجراء تقييمات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في القطاع العام. وبالتالي، يجب تقييم جميع المقترحات التشريعية من أجل تحديد مدى أهمية إجراء تقييم لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي نيسان/أبريل 2019، أقر البرلمان قانوناً يبسط آلية الإبلاغ عن المساواة بين الجنسين ويركزها على البيانات والأهداف وأفضل الممارسات[23].

21- وتتبادل الدانمرك أفضل الممارسات مع غرينلاند وجزر فارو فيما يتعلق بالتدابير التشريعية المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة والمساواة من خلال عقد اجتماعات منتظمة، بما في ذلك من خلال مجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي[24].

التحرش الجنسي

22- تم تعديل قانون المساواة في المعاملة في عام 2019 لتوضيح نطاق التحرش الجنسي، بما في ذلك أنه لا يمكن انتحال الأعذار لبيئة مكان عمل مؤذية من خلال الإحالة إلى الثقافة في مكان العمل. وبالإضافة إلى ذلك، رُفِع مستوى التعويضات المقدمة للضحايا إلى 000 33 كرونة دانمركية. وعلاوة على ذلك، أُطلِقت عدة حملات بهدف تعزيز بيئات عمل قوامها الاحترام.

23- وفي 26 شباط/فبراير 2019، عقب تعديل الأمر التنفيذي، قامت هيئة بيئة العمل – بتعاون وثيق مع الشركاء الاجتماعيين الدنماركيين – بتعديل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالقوانين المسيئة، بما في ذلك المضايقة والتحرش الجنسي. وتستهدف المبادئ التوجيهية أرباب العمل والموظفين وتقدم المشورة والتوجيهات العامة بشأن كيفية منع المضايقة والتحرش الجنسي ومعالجتهما في مكان العمل.

المساواة في الأجر[25]

24- تعد المساواة بين الرجل والمرأة وتكافؤ الفرص المتاحة لهما من الأهداف الرئيسية في الدانمرك. وتقوم اللائحة التنظيمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على الالتزامات الدولية، وخاصة تشريعات الاتحاد الأوروبي. واللائحة التنظيمية مدرجة في التشريعات، لكن الاتفاقات الجماعية تقوم بدور هام في سوق العمل. ويرد في تقرير منتصف المدة وصف للمبادرات الدانمركية التي تعزز المساواة في الأجور[26]. وبالإضافة إلى ذلك، أمرت الحكومة بإجراء دراستين بشأن الفجوة في الأجور بين الجنسين. وأظهرت الدراسة الأولى انخفاضاً في الفجوة غير المعدلة في الأجور بين الجنسين بنسبة 25 في المائة في الفترة 2007-2016، في حين ظلت الفجوة المعدلة في الأجور بين الجنسين عند 7 في المائة. وتحلل الدراسة الثانية، التي نُشرت في تشرين الأول/أكتوبر 2020، الأسباب الجذرية وراء الفجوة المعدلة في الأجور بين الجنسين. ويبين التقرير أن سوق العمل القائم على الفصل بين الجنسين يؤدي دوراً أكبر في تفسير الفجوة المستمرة في الأجور بين الجنسين. ويبين التقرير أيضاً أنه كلما ارتفع عدد النساء في وظيفة معينة، كلما انخفض مستوى الأجر في القطاعين الخاص والعام على السواء.

الميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني

25- تسمح الدانمرك، منذ عام 2012، بزواج مثليي الجنس. وفيما يتعلق بقانون الأسرة، يمكن أن يكون كلا الطرفين في زواج انثيين والدين منذ ولادة الطفل. ويتمتع الأزواج المثليو الجنس بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأزواج المغايرو الجنس فيما يتعلق بالتبني.

26- وفي عام 2014، اعتمدت الدانمرك إجراءً إدارياً بسيطاً يسمح بالاعتراف القانوني بنوع الجنس لمغايري الهوية الجنسانية. وعلاوة على ذلك، وضعت الدانمرك رمزاً محايداً ينهي استخدام رمز تشخيص مغايري الهوية الجنسانية "اضطرابات الهوية الجنسانية". وصدرت مبادئ توجيهية جديدة بشأن علاجات إعادة تحديد نوع الجنس لإلغاء التقييم النفسي الإلزامي سابقاً. وتتضمن التشريعات الحالية المتعلقة بإعادة تحديد نوع الجنس ضمانات ذات صلة[27].

27- ومنذ عام 2016، أصبح من الممكن للأطفال والمراهقين تلقي المشورة الطبية بشأن قضايا الهوية الجنسانية والنظر في العلاج الهرموني، في البداية لتأجيل البلوغ، ولاحقاً ربما العلاج الهرموني للجنس الآخر. ولا تفرض أي قيود على السن. ولكن، ينبغي دخول المراحل الأولى من البلوغ قبل بدء العلاج الهرموني[28].

28- وقد أُطلقت في عام 2018 خطة عمل حكومية تشمل عدداً من المبادرات الرامية إلى تعزيز الأمن والصحة والرفاه وتكافؤ الفرص للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين[29]، بما في ذلك إجراء مراجعة تشريعية عامة[30]. واستناداً إلى الاستعراض، قدمت الحكومة في عام 2020 عدة مبادرات تركز على التمييز، وخطاب الكراهية، وجرائم الكراهية، وقانون الأسرة، فضلاً عن الاعتراف القانوني بنوع الجنس[31].

الأشخاص ذوو الإعاقة

29- في عام 2020، أقر البرلمان تعديلاً لقانون حظر التمييز على أساس الإعاقة ينص على توفير ترتيبات معقولة في المدارس العامة والخاصة والرعاية النهارية. وسيكون المجلس الدانماركي للمساواة في المعاملة مختصاً الآن للنظر في الشكاوى المتعلقة بعدم وجود ترتيبات معقولة ومنح تعويض.

30- وفي عام 2018، قررت الحكومة زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين بـ 000 13 شخص بحلول عام 2025. وسيتحقق هذا الهدف الطموح من خلال عدد من المبادرات الرامية إلى الحد من التعقيدات الروتينية، ونشر المعلومات عن الإعاقة وكيفية التغلب على العقبات في العمل، وتحسين فرص التعليم والتدريب، وإطلاق حملة إعلامية لمكافحة التحيزات ضد الأشخاص ذوي الإعاقة[32].

خطاب الكراهية وجرائم الكراهية

31- تمشياً مع التزامات الدانمرك بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[33] وتنفيذ مبدأ المسؤولية عن الحماية، تعلق الدانمرك أهمية كبيرة على منع ومكافحة خطاب الكراهية وجرائم الكراهية. ويحظر القانون الجنائي الإدلاء بتصريحات تهديدية أو مهينة أو حاطة بالكرامة على الملأ على أساس العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني أو العقيدة الدينية أو الحياة الجنسية[34]. وفيما يتعلق بالجرائم الجنائية الأخرى، سيُعتبر ظرفاً مشدداً أن تكون الجريمة قائمة على أساس الأصل الإثني أو العقيدة الدينية أو الحياة الجنسية للآخرين أو ما شابه ذلك من المسائل[35]. ويمكن أن تُعاقب وفقاً للقانون الجنائي الجمعيات التي تقوم بأعمال تهدف إلى تعزيز التمييز العنصري أو خطاب الكراهية. وإذا حُلَّت جمعية ما وفقاً للقانون الدستوري الدانماركي، فإن استمرارها يصبح محظوراً[36].

32- وتركز الشرطة الوطنية تركيزاً قوياً على مكافحة جرائم الكراهية. ويشمل التدريب على إنفاذ القانون تدريباً إلزامياً على كيفية تحديد جرائم الكراهية وتسجيلها والتحقيق فيها والتعامل معها. ومنذ عام 2016، نفذت الشرطة الوطنية عدة مبادرات لتعزيز هذا الجهد. وتشمل هذه المبادرات دورة إضافية للتدريب على جرائم الكراهية، وأنشطة توعية مختلفة تهدف إلى توعية الجمهور وتشجيع الضحايا على الإبلاغ عن جرائم الكراهية.

وعلاوة على ذلك، تجري الشرطة الوطنية حواراً مستمراً مع عدد من أصحاب المصلحة المعنيين مثل الطائفة اليهودية والمنظمة الوطنية الدنماركية للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. والغرض من الحوار هو إقامة تعاون أوثق ومستمر مع أصحاب المصلحة من أجل الحصول على مدخلات للجهود المقبلة التي تبذلها الشرطة بشأن جرائم الكراهية. وفي عام 2015، أطلقت الشرطة الوطنية برنامجاً لرصد جرائم الكراهية على الصعيد الوطني، وهي الآن تصدر تقريراً سنوياً[37] عن جرائم الكراهية[38].

33- وقد استُهِلَّت مبادرات أخرى تهدف إلى منع خطاب الكراهية ومكافحة التعصب في إطار الجهود الشاملة الرامية إلى منع التطرف والتشدد. وهذا النهج متأصل في عدة نظم عامة شاملة لمنع الجريمة. ومنذ عام 2009، أُنشئ ما يسمى *شبكات مراكز المعلومات* في جميع مقاطعات الشرطة الدانمركية الاثنتي عشرة لتشمل شبكة من ذوي الخبرة المحليين من نظم منع الجريمة. والغرض من شبكات مراكز المعلومات هو تيسير التعاون وتبادل المعلومات بين مختلف السلطات وحماية المجتمع من الجريمة وحماية الأفراد من الانخراط في الجريمة في الوقت نفسه.

34- وبدأت الحكومة أيضاً العمل على وضع خطة عمل وطنية لمكافحة معاداة السامية. وستركز خطة العمل، من بين أمور أخرى، على تقديم المعلومات عن حياة اليهود والتثقيف بشأن الهولوكوست من أجل التصدي للتحيزات ضد اليهود. ومن المتوقع إطلاق خطة العمل في عام 2021. وتتناول الحكومة أيضاً مسألة التسامح مع الفئات الأخرى في المجتمع الدانماركي؛ ويرجى الرجوع إلى الفرع المعنون "تعزيز التسامح/حماية الأقليات" من أجل مزيد من المعلومات (انظر الفقرات 121 إلى 126).

إدماج المهاجرين

35- ينصب تركيز الحكومة الرئيسي على تعزيز عملية إدماج الأجانب الوافدين حديثاً، وكذلك الأجانب الذين – رغم أنهم عاشوا في الدانمرك لفترة طويلة – ما زالوا لا يشاركون في سوق العمل ولا يتمتعون بدعم ذاتي. وتهدف سياسة الإدماج الدانمركية إلى الحد من الاتجاهات نحو الفصل الاجتماعي عن طريق زيادة المشاركة النشطة في سوق العمل والمجتمع عموماً. ويوجد الإطار القانوني لجهود الإدماج في قانون الإدماج الذي يحدد ما للأجانب الوافدين حديثاً من حقوق وما عليهم من واجبات.

36- وبموجب قانون الإدماج، تقدم البلدية المسؤولة برنامجاً للدعم الذاتي والعودة أو برنامجاً تمهيدياً للأجانب الوافدين حديثاً يشمل دورات للغة الدانمركية وعروضاً للمشاركة النشطة مثل التوجيه والترقية والتدريب المهني والتدريب الداخلي، فضلاً عن العمل المدعوم بإعانة الأجر. وتتم صياغة نطاق ومضمون البرنامج للفرد الأجنبي في عقد تبرمه البلدية والأجنبي المعني، ويخضع هذا النطاق وهذا المضمون لحوار متابعة منتظم.

37- وتعمل الحكومة على اتخاذ مبادرات ملموسة لتعزيز جهود الإدماج وتكثيفها[39]. ويجري التركيز بوجه خاص على زيادة معدل العمالة بين اللاجئات والمهاجرات، مثلاً بتقديم برامج إرشادية لمساعدتهن لكي يصبحن مواطنات نشطات في المجتمع الدانماركي؛ وتقديم دعم خاص للنساء اللاتي يعشن إجراءات الطلاق؛ وزيادة فهم المجتمع الدانماركي ومعاييره التي تشمل حرية التعبير، وتساوي الحقوق، وغير ذلك من الحريات المدنية.

38- وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لمنع الرقابة الاجتماعية السلبية، أنشأت وزارة الهجرة والإدماج فريقاً للحوار يضم شباباً وآباء تعرضوا لرقابة اجتماعية سلبية أو زواج قسري أو نزاعات مماثلة تتعلق بالشرف. ويبادر فريق الحوار إلى بدء وتيسير الحوار بشأن المواضيع المتعلقة بالرقابة الاجتماعية والمسائل المتصلة بالشرف بين الشباب والبالغين الآخرين. ويساعد الفريق على تشجيع التغييرات في المواقف المتعلقة بالمساواة، والحقوق الفردية، وما إلى ذلك من خلال الحوار بين الأقران.

الانتخابات

39- ينص القانون الدستوري على أن الشخص المحروم من أهليته القانونية لا يمكنه التصويت في الانتخابات البرلمانية الوطنية. وفي عام 2019، عدّل البرلمان قانون الوصاية فأصبح من الممكن حرمان الشخص جزئياً من أهليته القانونية للتصرف. وكان الغرض الرئيسي من تعديل القانون هو السماح لمزيد من الناس بالحق في التصويت في الانتخابات البرلمانية، حيث لا يستتبع الحرمان الجزئي من الأهلية القانونية فقدان الحق في التصويت. ومنذ عام 2016، يحق للأشخاص المحرومين من أهليتهم القانونية التصويت والترشح في الانتخابات البلدية والإقليمية وكذلك في انتخابات البرلمان الأوروبي[40].

العنف المنزلي والاعتداء الجنسي

40- في عام 2014، صدقت الدانمرك على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي.

العنف المنزلي

41- تنفذ الدانمرك حالياً خطة العمل الوطنية الخامسة بشأن العنف المنزلي[41].

42- وفي عام 2017، أُنشئت وحدة وطنية لمنع العنف المنزلي[42]. ولمزيد من المعلومات بشأن هذه الوحدة والمبادرات الأخرى ذات الصلة، انظر تقرير منتصف المدة[43].

43- وفي عام 2018، رُفِعت العقوبة القصوى للعنف في العلاقات الحميمة من ثلاث سنوات إلى ست سنوات. وفي عام 2019، اعتُمِد قانون بشأن العنف النفسي في العلاقات الحميمة يجرم السلوك المهين أو التعسفي أو المسيء بشكل صارخ والمناسب للسيطرة على شخص آخر دون وجه حق. ونشرت الشرطة الوطنية مبادئ توجيهية لدوائر الشرطة لمعالجة قضايا العنف النفسي[44].

44- ويكفل قانون توحيد الخدمات الاجتماعية حصول جميع النساء المعرضات للعنف المنزلي على المساعدة في مأوى للنساء. والبلديات الدانمركية ملزمة، اعتباراً من تموز/يوليه 2020، بتقديم علاج نفسي مجاني للنساء اللواتي يأتين للإقامة في مأوى للنساء. وستزيد قدرات المآوي. ويمكن أن يرافق النساء أطفالهن. وعندما يكون الطفل مقيماً في مأوى للنساء، تكون البلديات الدانمركية ملزمة بتقديم العلاج النفسي.

45- وقد أنشئت دور للأطفال مع التركيز بوجه خاص على الأطفال ضحايا الاعتداء. وتكفل هذه الدور حصول جميع الأطفال ضحايا الاعتداء على مساعدة منسقة ومهنية من الخدمات الاجتماعية، والشرطة، والخدمات العلاجية، والخدمات الصحية في بيئة مواتية للأطفال. وينشر المجلس الوطني للخدمات الاجتماعية تحليلاً وطنياً سنوياً عن الاعتداء على الأطفال استناداً إلى البيانات الواردة من دور الأطفال[45].

الاعتداء الجنسي والاغتصاب

46- في عام 2020، أُطلقت حملة توعية بشأن التحرش عبر الإنترنت، بما في ذلك العقوبات المفروضة على تبادل الصور الجنسية دون موافقة. واستهدفت الحملة الشباب في التعليم الثانوي وركزت على الجرائم على الإنترنت، مثل تبادل الصور، والتهديدات عبر الإنترنت، والقرصنة، والتلاعب بالصور الإباحية، وبيانات المواعدة المزيفة، والعري الرقمي[46].

47- وفي عام 2017، أطلقت الحكومة خطة شاملة لمكافحة الاعتداء الجنسي على الإنترنت تضمنت، من بين إجراءات أخرى، تدابير وقائية في المدارس. وقد وضعت الشرطة الوطنية الدانمركية مواد تعليمية للمدارس بشأن كيفية تجنب ومنع الاعتداء المتعلق بالإنترنت وتبادل الصور أو مقاطع الفيديو الحميمية بشكل غير قانوني عبر الإنترنت.

48- وفي عام 2016، أطلقت الحكومة عدداً من المبادرات لتحسين الجهود المبذولة لمكافحة الاغتصاب، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية للشرطة بشأن التعامل مع حالات الاغتصاب. وقد أنشأت الشرطة الوطنية فريق خبراء مؤلفاً من محققين ومدعين عامين لمتابعة المبادئ التوجيهية ومنبراً استشارياً للحوار مع المنظمات التي تدعم ضحايا الاغتصاب. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أقر البرلمان تعديلاً للحكم المتعلق بالاغتصاب في القانون الجنائي الدانماركي، مشدداً على أن أي فعل جنسي يجب أن يقوم على الرضا المتبادل لجميع الأطراف المعنية. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أطلقت الحكومة حملة للتوعية من أجل منع الاغتصاب وإبلاغ الجمهور بالتشريعات الجديدة المتعلقة بالاغتصاب والقائمة على الموافقة[47].

49- ووفقاً لقانون توحيد الخدمات الاجتماعية، يجب على جميع الأشخاص الذين يمارسون الخدمة العامة أو يشغلون مناصب عامة أن يخطروا الخدمات الاجتماعية إذا اشتبهوا في أن طفلاً دون سن 18 عاماً يحتاج إلى دعم اجتماعي، مثلاً بسبب الاعتداء. ويقوم ضباط الشرطة بإخطار الخدمات الاجتماعية عندما يصادفون أطفالاً وشباباً يشعرون بالقلق عليهم. وفي عام 2020، نشرت الشرطة الوطنية الدانمركية مبادئ توجيهية جديدة بشأن إخطار الخدمات الاجتماعية.

50- وعلاوة على ذلك، وضعت الشرطة الوطنية الدانمركية أداة من أدوات تكنولوجيا المعلومات لتحديد الحالات التي قد يحتاج فيها الأطفال دون سن 18 عاماً إلى دعم اجتماعي، استناداً إلى تقييم فردي للاتصال بين الوالدين والشرطة. ويساعد تحديد الأطفال والشباب الذين قد يكونون بحاجة إلى دعم اجتماعي على منع حالات الاعتداء، والاعتداء الجنسي، وإهمال الأطفال، والعنف المنزلي تجاه الأطفال.

51- وتعتزم الشرطة الوطنية الدانمركية والإحصاءات الدانمركية جمع بيانات إدارية لتوثيق مدى العنف في العلاقات الحميمة. وفي عام 2020، أطلقت الشرطة الوطنية الدانمركية أجهزة إنذار جديدة للنظام العالمي لتحديد المواقع للضحايا المعرضين لخطر العنف. وفي عام 2018، نشرت الشرطة الوطنية الدانمركية مبادئ توجيهية بشأن منع المطاردة الرقمية.

52- وفيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالشرف، عمل عدد من السلطات العامة في الدانمرك معاً طوال عام 2019 لإنشاء وحدة متخصصة تعالج الحالات التي يتم فيها إرسال شباب إلى الخارج لإعادة تربيتهم أو تزويجهم قسراً أو تعريضهم لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

53- وتعتزم الشرطة الوطنية الدانمركية صياغة مبادئ توجيهية جديدة ومنقحة لمعالجة قضايا الجرائم والعنف المتصلة بالشرف بهدف توزيعها على جميع دوائر الشرطة في عام 2021. وفي جميع أنحاء البلد، تتعامل شبكة من ضباط الشرطة مع القضايا الجنائية المتصلة بالشرف بتعاون وثيق مع المركز الوطني للوقاية في الشرطة الوطنية الدانمركية.

اللجوء والهجرة

54- تنتهج الحكومة في مجال الهجرة سياسة تقييدية متسمة بالمسؤولية والواقعية وممتثلة تماماً للالتزامات الدولية للدانمرك[48].

55- ونتيجة لازدياد عدد طالبي اللجوء في عام 2015، قررت الحكومة الدانمركية إدخال عدة تعديلات على قانون الأجانب، بما في ذلك تعديل يجعل من الممكن للشرطة مصادرة الممتلكات ذات القيمة لتغطية نفقات اللاجئ. وقد نُفذت التعديلات في إطار الالتزامات الدولية للدانمرك[49].

56- وتنظر إدارة الهجرة الدانمركية ومجلس طعون اللاجئين في جميع طلبات اللجوء على أساس كل طلب على حدة. وتؤخذ مصلحة الطفل الفضلى دائماً في الاعتبار في حالات اللجوء[50].

57- وتتولى دائرة الهجرة الدانمركية مسؤولية إعالة ملتمسي اللجوء، بما في ذلك توفير المأوى، واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة، والحصول على العلاج الطبي اللازم، وما إلى ذلك[51]. ويتلقى الأطفال الذين يلتمسون اللجوء تعليماً مناظراً للتعليم المقدم للأطفال الثنائيي اللغات المسجلين في النظام المدرسي الدانماركي[52].

58- ويُودع القصّر غير المصحوبين في مراكز خاصة للأطفال يعمل فيها موظفون مهنيون على مدار الساعة. ويتم إخطار السلطات العامة والاتصال بالمنظمات ذات الصلة إذا اختفى أي قاصر غير مصحوب من أحد المركز. وترد في تقرير منتصف المدة في إطار البند 120-179 إشارة إلى استخدام احتجاز القصّر في حالات خاصة[53].

59- وستُمنح الحماية لمن يستحقها من المواطنين الأجانب، بما في ذلك الحماية من الإعادة (مبدأ عدم الإعادة القَسْرية)، ولكن فقط ما دامت هناك حاجة إلى الحماية. ولكن، إذا كان لا يمكن إعادة الشخص بسبب التزامات الدانمرك الدولية، فإن تصريح الإقامة سيُمدَّد[54].

60- أما الرعايا الأجانب الذين يقيمون في الدانمرك بصورة غير قانونية فيلزمون بمغادرته. وإن لم يغادروا طوعاً، ستساعد الشرطة في إعادتهم قسرياً. وهذا ضروري لدعم فعالية وشرعية القرارات التي تتخذها السلطات الدانمركية. والاحتجاز الإداري ملاذ أخير في الجهود الرامية إلى تيسير عودة الرعايا الأجانب. ومن المسلم به بالتالي أن الأشخاص المحتجزين بموجب قانون الأجانب يجب أن يُمنحوا شروطاً معقولة تتناسب مع وضعهم القانوني.

61- ونتيجة لتقرير اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة[55] لعام 2020 عن أوضاع الأشخاص المحرومين من حريتهم في الدانمرك، بمن فيهم الأجانب المحتجزون إدارياً في مركز إيليبوك للأجانب، قام ممثلون لإدارة دائرة السجون والمراقبة بتفتيش المركز. وفي هذا الصدد، وافقت الإدارة على إطلاق خطة تجديد وحدات الإقامة وترميمها بغية تحسين المستوى الحالي للصيانة على مراحل بدلاً من تجديد كل شيء مرة واحدة كما كان مقرراً في البداية. واتُّفق أيضاً على وضع خطة للصيانة المنتظمة في المستقبل. وقد اكتملت عملية التجديد الآن.

لمّ شمل الأسرة

62- لكي يكون الطفل مؤهلاً للم شمل الأسرة مع أحد والديه في الدانمرك، يُشترَط عادة أن يكون الطفل دون سن الخامسة عشرة وقت تقديم الطلب. وبالنسبة لطفل يتراوح عمره بين 15 و18 عاماً وقت تقديم الطلب، يجوز منح لم شمل الأسرة إذا اقتضت ذلك أسباب استثنائية، بما في ذلك مراعاة وحدة الأسرة ومراعاة المصلحة العليا للطفل[56].

63- واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2020، ألغي شرط الاندماج الناجح في الحالات المتعلقة بلم شمل الأسرة مع الأطفال. وبدلاً من ذلك، يجب أن يُقدَّم الطلب من طفل في موعد أقصاه 3 أشهر من التاريخ الذي مُنح فيه الوالد في الدانمرك تصريح إقامة. ويسري عادة الحد الزمني الجديد البالغ 3 أشهر على جميع الأطفال دون سن 15 عاماً الذين يقيمون في بلدهم الأصلي مع أحد الوالدين أو مع مقدم دائم للرعاية.

64- واعتباراً من تموز/يوليه 2018، دخلت حيز النفاذ قواعد جديدة بشأن لم شمل الأسرة مع الزوج. وكان الهدف من التعديل هو تشديد القواعد المتعلقة بلم شمل الأسرة مع الزوج، وفي الوقت نفسه ضمان تركيز القواعد على الاندماج. ويمكن الإعفاء من هذه الشروط إذا اقتضى الأمر ذلك لأسباب استثنائية، بما في ذلك مراعاة وحدة الأسرة.

65- وفي عام 2016، عدّل البرلمان قانون الأجانب بحيث لا يحصل المستفيدون من وضع الحماية الفرعية المؤقتة في الدانمرك على لم شمل الأسرة قبل حصولهم على تصريح إقامة لأكثر من السنوات الثلاث الأخيرة. وينطبق هذا الأمر ما لم تنص الالتزامات الدولية على خلاف ذلك. وهناك قضية محددة تتعلق بهذه القاعدة معروضة حالياً على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويرجى أيضاً الرجوع إلى تقرير منتصف المدة تحت البند 120-190[57].

الاتجار بالبشر

66- تنفذ الحكومة حالياً خطة العمل لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2019-2021[58]. وتركز خطة العمل على المرونة وكيفية ضمان تكييف الجهود مع الاحتياجات المحددة لكل ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة، مثل الضحايا الأطفال[59]. ويجب أن يكون أصحاب المصلحة المعنيون والموظفون الأماميون على استعداد لمواجهة التطورات وأشكال الاستغلال الجديدة، ويجب أن يكون بمقدور من لديهم بالفعل اتصال بالفئة المستهدفة أن يحددوا علامات الاتجار بالبشر، ومن ثم يساهمون في منع الاتجار من خلال المشاركة في أعمال التوعية.

67- وقد قامت الشرطة الوطنية الدانمركية مؤخراً بتحديث المبادئ التوجيهية لمعالجة القضايا المتعلقة بالاتجار. ويُدرَّب ضباط الشرطة في أكاديمية الشرطة الوطنية على معالجة قضايا الاتجار، بما فيها الحالات التي تشمل أطفالاً. ووُضِعت أيضاً في إطار الشرطة الوطنية خطة وطنية للعمليات المتعلقة بمكافحة الاتجار بهدف تعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد[60].

68- ومن أجل القضاء على إعادة الإيذاء في حالات الاتجار، تُقدَّم للضحايا المعونة والمساعدة، بما في ذلك فترة 30 يوماً للتفكير والتعافي يمكن تمديدها إلى 120 يوماً، إذا تعاون الضحية على الإعداد للعودة. وفي فترة التفكير والتعافي، يُمنح الضحية التعليم أو التدريب المهني أو غير ذلك من الأنشطة. وفي إطار الإعداد للعودة، تقدم المساعدة إلى الضحية لمدة 6 أشهر بعد العودة، مثلاً للإسكان وبدء أعمال تجارية[61].

69- وفي كانون الثاني/يناير 2019، دخل حيز النفاذ حظر للزواج المزيف لأغراض الهجرة. ويحمي الحظر النساء الأجنبيات من الزواج القسري ومن الاتجار بالبشر.

مكافحة الإرهاب

70- أُطلِقت مبادرات كبيرة لمكافحة الإرهاب في الأعوام القليلة الماضية، منذ الهجمات الإرهابية في كوبنهاجن في عام 2015. وركزت المبادرات الأخيرة على مجالي المقاتلين الأجانب ومكافحة تمويل الإرهاب. ويجري حاليا استعراض للتشريع المتعلق بدائرة الأمن والاستخبارات الدانمركية بمشاركة خبراء مستقلين ومنظمات غير حكومية ذات صلة[62].

الجنسية

71- يتضمن الاتفاق السياسي بشأن شروط الحصول على الجنسية الدانمركية عن طريق التجنس فصلاً مخصصاً لمقدمي الطلبات من عديمي الجنسية المولودين في الدانمرك والمشمولين باتفاقية الأمم المتحدة للحد من حالات انعدام الجنسية واللجنة الدولية للصليب الأحمر[63]. وقد عُدِّل قانون الجنسية في عامي 2014 و2015 ليتيح للأطفال المولودين في الدانمرك الحصول على الجنسية عن طريق الولادة ويسمح بازدواج الجنسية[64].

72- وعُدِّل قانون الجنسية في عام 2020 لينص على أن الأطفال المولودين في المناطق المشمولة بحظر الدخول والإقامة وفقاً للقانون الجنائي[65] لن يحصلوا تلقائياً على الجنسية الدانمركية عند الولادة إذا كان والدهم الدانماركي، الذي يكتسبون منه الجنسية عادة، قد دخل المنطقة منتهكاً للحظر. ولا ينطبق هذا الإجراء إذا أصبح الطفل عديم الجنسية بسببه. والسبب في هذا التعديل هو أن الحكومة لا تريد أن يحصل الأطفال على الجنسية الدانمركية تلقائياً إذا كانوا مولودين في مناطق تكون فيها منظمة إرهابية طرفاً في نزاع مسلح. والقصد من ذلك هو جعل الناس يمتنعون عن الدخول إلى المناطق المشمولة بحظر للدخول والإقامة.

سلب الحرية

احتجاز الأحداث وسجنهم

73- كقاعدة عامة، لا يودع السجون أو مرافق الاحتجاز القاصرون الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً.

74- وإذا أودع القُصَّر مؤسسة تسيرها دائرة السجون والمراقبة الدانمركية، فإنهم يودعون عادة أحد ثلاثة أجنحة خاصة؛ جناح للقاصرين في سجن مفتوح، أو جناح للقاصرين أساساً في سجن مغلق، أو جناح للسجناء المحتجزين دون السن القانونية في سجن احتياطي أكبر.

75- ويمكن أيضاً إيداع الأحداث أجنحة عادية مع السجناء البالغين، ولكن يجب أن يكون ذلك في جناح يعتبر فيه الاجتماع بالسجناء الآخرين متفقاً مع مصالح القاصر ومع مراعاة حماية القاصر من التأثير الضار.

76- ولإيداع شخص ما الحبس الاحتياطي، يجب أن يكون أكبر من الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية، وهو 15 عاماً. ولا يمكن إيداع الحبس الاحتياطي الأحداث الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً، ولكن يمكن أن تحتجزهم الشرطة شريطة استيفاء الشروط العامة للحبس الاحتياطي وعدم وفاء تدابير أقل تدخلاً بالغرض من الحبس الاحتياطي.

77- وتطبق الدانمرك تدابير بديلة للاحتجاز قبل المحاكمة على القصر الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً إذ يتضمن قانون إقامة العدل الدانماركي تدابير بديلة للاحتجاز السابق للمحاكمة تنطبق أيضاً على احتجاز القصر قبل المحاكمة[66].

78- وشروط الحبس الانفرادي للأشخاص دون سن 18 عاماً صارمة جداً ولا يمكن اللجوء إلى هذا الحبس إلا في حالات استثنائية. ولا يودع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً خارج أجنحة الأحداث إلا إذا قُدِّر أن ذلك لصالح الفرد[67].

79- ويوجد حالياً أربعة سجون حكومية تستوعب السجينات في الدانمرك. وفي ثلاثة من سجون الدولة، إذا سمحت الظروف، يمكن للنساء اختيار قضاء مدة عقوبتهن بمعزل عن السجناء الذكور. وعلاوة على ذلك، تم تعيين أحد السجون كسجن للنساء في المستقبل، وتقوم دائرة السجون والمراقبة حالياً بتكييفه لهذا الغرض.

حرية التعبير والتجمع والدين أو المعتقد

80- حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات محمية بموجب القانون الدستوري الدانماركي، وكذلك من خلال التزامات الدانمرك الدولية، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[68]. والحرية العلمية جزء مهم من حرية التعبير[69].

81- وفي عام 2017، اعتمد البرلمان الدانماركي قانون الطوائف الدينية الذي يوحد ويقنن القواعد والممارسات السابقة المتعلقة بالطوائف الدينية في قانون واحد. ويشجع القانون على التسامح إزاء التنوع الديني واحترامه في المجتمع الدانماركي من خلال توضيح الحقوق والالتزامات المفروضة عندما يتم الاعتراف بالطائفة الدينية وفقاً لهذا القانون. فعلى سبيل المثال، يمكن للطوائف الدينية المعترف بها أن تتقدم بطلب للحصول على إذن لإجراء زيجات مقبولة قانوناً، وللاستفادة من بعض المزايا فيما يتعلق بقوانين الضرائب الدانمركية[70].

82- وألغى البرلمان الدنماركي تجريم تشويه صورة الدين والرموز الدينية (التجديف) في عام 2017[71]. ولكن لا يزال فعلاً إجرامياً القيام علناً، أو بنية النشر داخل مجموعة واسعة، بإصدار بيان أو بلاغ يهدد أفراد جماعة معينة أو يهينهم أو يحط من قدرهم بسبب عرقهم أو لونهم أو أصلهم القومي أو الإثني أو عقيدتهم الدينية أو حياتهم الجنسية (التشهير). ومع ذلك، لا تخضع للملاحقة العامة سوى حالات التشهير ذات الظروف المشددة. أما أعمال التشهير الأقل خطورة فهي أسباب خاصة لاتخاذ إجراءات.

حظر تغطية الوجه

83- يحظر تعديل لقانون العقوبات الدانماركي دخل حيز النفاذ اعتباراً من 1 آب/أغسطس 2018 الملابس التي تغطي الوجه في الأماكن العامة. وقد بدأ العمل بهذا الحظر من أجل حماية احترام المجتمع المحلي وقيم المجتمع الدانماركي وتماسكه، وهو يهدف إلى تعزيز التفاعل والتعايش الاجتماعيين في الدانمرك.

84- ووفقاً للحظر، يجب أن تسمح الملابس بالتعرف البصري على تعابير الوجه. وينطبق الحظر على جميع الأشخاص والملابس بغض النظر عن الانتماء الديني أو السياسي. ويمكن أن يُعفى من الحظر الأشخاص الذين لديهم سبب مبرر لتغطية الوجه، مثل الظروف الجوية القاسية، أو الأسباب الصحية، أو المناسبات الاجتماعية الخاصة مثل الكرنفالات. ويعاقب على خرق هذا الحظر بالغرامة.

الصحة

85- لدى الدانمرك نظام عام للرعاية الصحية ممول من الضرائب. ومعظم الخدمات المقدمة للمريض مجانية. ومتوسط العمر المتوقع في الدانمرك مرتفع، حيث يبلغ حالياً 79,0 عاماً للرجال و82,9 عاماً للنساء.

86- ويمكن لجميع المقيمين في الدانمرك الحصول على خدمات الرعاية الصحية العامة. ويحق للمهاجرين الذين يحملون تصريح إقامة دانماركي الحصول على نفس الرعاية الصحية التي يحصل عليها المواطنون الدانماركيون. ويحصل غير المقيمين على العلاج الاستعجالي في المستشفيات. ويحصل طالبو اللجوء والأجانب الذين لا يحق لهم البقاء في الدانمرك على الرعاية الصحية اللازمة فضلاً عن العلاج الاستعجالي في المستشفيات[72].

87- وفيما يتعلق بمسألة الختان، يُحال إلى تقرير منتصف المدة تحت البند 120-143[73].

88- ولا تسمح التشريعات الصحية الدانمركية بإجراء عمليات جراحية للقاصرين الذين لديهم اختلافات في الخصائص الجنسية، ما لم يكن هناك دليل طبي. وتعتبر جراحة الأشخاص ذوي الاختلافات في الخصائص الجنسية مجالاً عالي التخصص داخل نظام الرعاية الصحية الدنماركي وتُجرى حصرياً في مستشفى جامعة آرهوس والمستشفى الوطني بعد إجراء تقييم شامل في محيط متعدد التخصصات.

الصحة العقلية

89- الصحة العقلية أولوية عليا بالنسبة للحكومة؛ ويجري حالياً إعداد خطة مدتها 10 سنوات لزيادة تطوير الرعاية النفسية في الدانمرك. وسيكون الهدف هو زيادة العمر المتوقع للمواطنين المصابين بأمراض عقلية من خلال الوقاية واستمرار الرعاية. وقد خصصت الحكومة 600 مليون كرونة سنوياً لزيادة القدرات والموظفين.

90- ويحظى الحد من استخدام الإكراه في الرعاية النفسية بأولوية عالية. وتشير التقارير الأخيرة إلى أنه على الرغم من حدوث انخفاض في استخدام التقييد بالأحزمة، فقد زادت أشكال أخرى من الإكراه مثل الأدوية أو التثبيت القسريين. وقررت الحكومة مواصلة الجهود الرامية إلى الحد من التدابير القسرية وتنفيذ هدف سياسي جديد للحد من الإكراه من عام 2020 فصاعداً.

كوفيد-19

91- تأثرت الدانمرك تأثراً شداً من جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من أن العديد من التدابير المتخذة تحمي الصحة العامة، ولا سيما للمسنين وغيرهم من الفئات الضعيفة، فإن لها أثراً على حقوق الإنسان. وتشمل التدابير الرامية إلى الحد من الجائحة فرض حظر على التجمع في مجموعات تضم عدداً محدداً من الأشخاص – وقد تم تعديل العدد الفعلي وفقاً للتطورات. غير أن الحظر لا يشمل التجمعات السياسية أو التي تشكل الرأي. وتشمل التدابير الأخرى تقييد الوصول إلى أماكن معينة، فضلاً عن إدخال أحكام تجيز العزل الإجباري، وإيداع المستشفى، وكذلك تشديد العقوبات على الجرائم المتصلة بجائحة كوفيد-19.

92- وتستند هذه التدابير المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى القانون، وهي تدابير ذات طابع مؤقت ضرورية لحماية الصحة العامة. وترصد الحكومة باستمرار التطورات في هذه الجائحة بغية ضمان الوفاء بهذه المعايير.

93- وبغية الحد من الآثار الاجتماعية السلبية لهذه الجائحة، اعتمدت الحكومة عدة مجموعات من تدابير الدعم. وقد ساعد الدعم الاقتصادي الواسع النطاق المقدم إلى الأعمال التجارية في الحد من تسريح العمال. وتشمل مبادرات الدعم الأخرى دعم الأشخاص المهمشين، بمن فيهم الأطفال والنساء ضحايا العنف، فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقة والمشردين في هذه الأزمة.

التعليم

94- التعليم مجاني للجميع في المدارس الابتدائية والإعدادية. ويستغرق التعليم الإلزامي 10 سنوات. وينطبق هذا الحق والواجب المقابل له على جميع الأطفال المقيمين. ويُوفَّر التعليم الابتدائي والإعدادي المجاني وفقاً لقانون فولكسكولي (قانون التعليم الابتدائي والإعدادي العام)، ما لم يكن تعليم الطفل منظماً في مكان آخر. ووفقاً لقانون الأجانب، يجب على طالبي اللجوء الذين هم في سن التعليم (سن 6 إلى 17 عاماً) المشاركة في تعليم منظم خصيصاً يتناسب مع السن والكفاءة التعليمية المقدمة إلى الأطفال ثنائيي اللغات المسجلين في النظام المدرسي الدانماركي. وإذا كان طالب لجوء دون سن 18 عاماً يرغب في دخول مدرسة عامة، فإن ذلك ممكن لدى استيفاء معايير معينة[74]. وعلاوة على ذلك، تم تعديل قانون إقامة العدل في كانون الأول/ديسمبر 2018. وبعد التعديل، يجب أن يشارك الأطفال الذين هم في سن التعليم ويوجدون رهن الحبس الاحتياطي في تعليم منظم خصيصاً يستوفي، قدر الإمكان، المتطلبات التعليمية المنصوص عليها في قانون فولكسكولي.

95- ووفقاً لهدف قانون فولكسكولي، يجب على المدارس الابتدائية والإعدادية أن تعد الطلاب للمشاركة والمسؤولية المشتركة والحقوق والواجبات في مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية. ولذلك، يجب أن يتسم نهج المدرسة بحرية العقل والمساواة والديمقراطية – وهي قيم مستمدة من حقوق الإنسان[75]. والمدارس الخاصة أيضاً مطالبة بإعداد الطلاب للمشاركة في مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية. ويشكل ضمان التنوع الإثني في المدارس محور تركيز للسياسة الحكومية الحالية، حيث سيزيد تحسين توزيع التلاميذ من القادمين من بيئات مختلفة من الثقة ويحسّن الاندماج في المجتمع[76].

96- ويشمل إطار المناهج الدراسية في التربية الصحية والجنسية والأسرية تدريس حقوق الطفل؛ وسيجري تحديثه اعتباراً من ربيع عام 2021 ليشمل التعليم المتعلق بالموافقة[77]. وعلاوة على ذلك، يشمل الجزء الإلزامي من إطار المناهج الدراسية للدراسات السياسية والاجتماعية تدريس النظام السياسي وسيادة القانون والحقوق؛ ويشمل الجزء الإلزامي من إطار المناهج الدراسية للتاريخ، مثلاً، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

97- وفي نيسان/أبريل 2017، عُدل قانون البيئة التعليمية للتلاميذ والطلاب. وشملت التغييرات متطلبات تتعلق باستراتيجية إلزامية لمكافحة التنمّر، وخطة عمل إلزامية بشأن المشاكل في البيئة التعليمية النفسية، وإنشاء وكالة للشكاوى والإشراف فيما يتعلق بالبيئة التعليمية، بما في ذلك التنمّر[78].

الأطفال والأُسَر[79]

98- تحظى الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بأولوية عليا لدى الحكومة. ففي عام 2020، خُصِّص تمويل إضافي لتحسين نسب الأطفال إلى الموظفين في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، فضلاً عن تدريب الموظفين في إطار خطة استثمارية طموحة للأطفال والرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وتُستكمل هذه الخطة بمبادرات تركز على الأطفال الذين يعيشون أوضاعاً هشة في إطار برنامج "ألف يوم – بداية أفضل للحياة".

99- وبحلول نيسان/أبريل 2019، أُصلح نظام قانون الأسرة في الدانمرك بهدف تحسين التعاون بين السلطات المعنية بقانون الأسرة والخدمات الاجتماعية في جميع القطاعات ومساعدة السلطات على التعاون في إيجاد أفضل حل للطفل.

100- ويتألف النظام الجديد من وكالة قانون الأسرة ومحاكم الأسرة. والوكالة هي المدخل الرئيسي لمعالجة جميع المنازعات والمسائل المتعلقة بقانون الأسرة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بمسؤولية الوالدين، مع التركيز على حل المنازعات، في حين تتخذ محاكم الأسرة جميع القرارات الرئيسية[80]. وقد مُنحت الوكالة موارد إضافية من أجل خفض وقت معالجة القضايا.

101- وأُنشئت وحدة للأطفال داخل الوكالة لحماية الطفل، بما في ذلك إتاحة شخص للطفل يتصل به طوال فترة الإجراءات.

102- ويعزز الإصلاح أيضاً التركيز على مصلحة الطفل الفضلى، بما في ذلك حماية الطفل من العنف أو غيره من أشكال المعاملة التي تعرضه للأذى أو الخطر.

103- وفي عام 2012، أنشأت الدانمرك مكتباً خاصاً للأطفال داخل مكتب أمين المظالم الدانماركي. وأوكلت إلى المكتب ولاية قوية تتمثل في تقديم المساعدة الاستشارية والقانونية في طائفة واسعة من القضايا المتعلقة بالأطفال. ويعالج المكتب أيضاً الشكاوى ويعزز مدونة السلوك الإداري السليم. ومنذ عام 2016، تلقى المكتب الخاص للأطفال تمويلاً إضافياً[81].

104- ويتطلب تحسين نوعية نظام حماية الطفل تركيزاً مستمراً من الناحية السياسية.

105- ويحتاج الأطفال الذين يودعون الرعاية البديلة بسبب عجز والديهم عن رعايتهم إلى الاستمرارية والاستقرار خلال تنشئتهم[82]. ولضمان إمكانية حدوث ذلك بالنسبة لعدد أكبر من الأطفال، خُفِّفت في عام 2015 الشروط الصارمة لتبني الأطفال دون موافقة الوالدين. وتستند هذه القرارات دائماً إلى تقييم ملموس لمصلحة الطفل الفضلى.

106- وفي عام 2016، أُطلِقت مبادرات لتحسين مستوى ونوعية الرعاية والعلاج في دور الحضانة. ويرجى أيضاً الرجوع إلى تقرير منتصف المدة تحت البند 120-112.

107- وفي عام 2021، ستقدم الحكومة اقتراح إصلاح سياسي ينص على إيداع الرعاية مزيداً من الأطفال الذين يعانون من الإهمال في وقت مبكر. وسيعزّز الإصلاح المقترح نوعية معالجة القضايا والرعاية، بما في ذلك حق الأطفال في المشاركة في معالجة قضاياهم في نظام حماية الطفل.

108- ولحماية الأطفال، رُفِع الحد الأدنى لسن الزواج من 15 إلى 18 عاماً في عام 2017.

109- وفي عام 2019، نفذت الدانمرك إصلاحاً بشأن مكافحة جرائم الشباب يتطلب تدخلات مبكرة وأكثر تصميماً تجاه الأطفال والشباب الذين قد ينتهي بهم الأمر إلى بيئة إجرامية. وتتماشى سن المسؤولية الجنائية مع المعايير الدولية[83].

110- ومع الإصلاح، بدأ العملَ مجلسٌ مستقل جديد معني بجنوح الشباب. ويتولى المجلس النظر في القضايا المتعلقة بالأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و17 عاماً ويُشتبه في ارتكابهم جرائم محفوفة بالمخاطر أو جرائم خطيرة أخرى أو حُكِم عليهم لارتكابها. ولا تشكل جلسات المجلس عملية جنائية ولا تحل محلها؛ ولا يمكن للمجلس (وهو ليس محكمة) أن يفرض عقوبات. ويحدد المجلس الاحتياطات الاجتماعية لمنع الأحداث من اتباع مسار إجرامي. وأعضاء المجلس قضاة وضباط شرطة وموظفون في الحكومة البلدية.

الضمان الاجتماعي ومستوى معيشي لائق

111- لدى الدانمرك نظام حماية اجتماعية واسع ممول من الضرائب. وتتاح للمحتاجين مجموعة واسعة من المزايا الاجتماعية المحددة في حالة البطالة والمرض وانخفاض الدخل وانخفاض القدرة على العمل وغير ذلك من العوامل ذات الصلة اجتماعياً. ويستند هذا النظام إلى سياسة نشطة لسوق العمل تدعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في العثور على العمل.

112- ولدى الحكومة عدد من البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى دعم وتعزيز قدرات الأشخاص الضعفاء. وكمثال حديث عن ذلك، أُطلِق في عام 2018 برنامج بتمويل دائم لتطوير ممارسات اجتماعية فعالة للبالغين المهمشين اجتماعياً[84].

113- وقد بدأ العمل بنظام مؤقت لاستحقاقات الطفل من أجل مكافحة الفقر وفقر الأطفال. وسيُطبَّق هذا النظام إلى حين إنشاء نظام جديد للاستحقاقات الاجتماعية يستند إلى لجنة الاستحقاقات الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم الحكومة إدخال عتبة وطنية للفقر كجزء نشط من سياستها الاجتماعية.

خطة العمل لمواجهة المجتمعات الموازية

114- يوفر قطاع السكن الاجتماعي في الدانمرك إمكانية حصول الجميع على سكن لائق بإيجار معقول. وتقوم منظمات الإسكان ببناء السكن الاجتماعي وتشغيله على أساس لا يستهدف الربح. ويخضع هذا القطاع للائحة عامة مفصَّلة، ويظل الإيجار منخفضاً نسبياً بسبب الإعانات العامة. وتقع على عاتق كل بلدية مسؤولية توفير السكن الاجتماعي اللازم، الذي يمثل حالياً 20 في المائة من مجموع السكن الدانماركي. ولضمان السكن الاجتماعي لجميع المواطنين الضعفاء، يحق للبلديات استخدام 25 في المائة من المساكن العائلية الاجتماعية الشاغرة في البلدية.

115- وتتخبط بعض مناطق السكن الاجتماعي في دوامة من المشاكل الاجتماعية ومعدل بطالة مرتفع، وما إلى ذلك. وقد ظهر تقسيم اجتماعي وإثني وجغرافي لبعض أجزاء سوق السكن – يشار إليه بتسمية "المجتمعات الموازية". ومن المشاكل الرئيسية في هذه المناطق الهشة أسلوب بناء رتيب وتشكيلة سكانية موحدة. ومنذ عام 2010، صدرت كل عام قائمة تتضمن "المجتمعات الموازية" (التي يطلق عليها القانون تسمية "المناطق السكنية الهشة" أو أحياء الأقليات أو أحياء الأقليات القاسية). ويُطبق مصطلح "المجتمع الموازي" على مناطق السكن الاجتماعي التي يزيد عدد سكانها على 000 1 نسمة، وتستوفي المعايير المتعلقة بمستويات البطالة، ومستويات التعليم، ومتوسط الدخل الإجمالي، وحصة الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم جنائية، وحصة المهاجرين من البلدان غير الغربية وذريتهم.

116- وفي عام 2018، اعتمد البرلمان *خطة عمل بشأن مبادرات الإسكان لمواجهة المجتمعات الموازية*. والهدف العام لخطة العمل هو إنشاء مناطق سكنية مفتوحة وغير معزولة ذات مساكن مختلطة الدخل تعكس المجتمع المحلي المحيط بها وتوفر بيئة أفضل لتنمية اجتماعية إيجابية. وتمشياً مع خطة العمل، أُطلِق عدد من المبادرات لتنمية هذه المناطق، بما في ذلك تحسين البيئة المادية وخفض نسبة المساكن العائلية الاجتماعية إلى 40 في المائة من المنطقة. ويجري إعادة إسكان جميع السكان المتضررين من الهدم أو البيع. ولا تؤثر خطة العمل إلا على 2 في المائة من مجموع السكن الاجتماعي. ويمكن للأفراد المرفوضين من الإيجارات استناداً إلى المعايير أن يقدموا طلبات للحصول على السكن الاجتماعي خارج المناطق الخاضعة لتدابير المميزة في التخصيص. وقد تعرضت خطة العمل للانتقاد بسبب التمييز القائم على أساس الانتماء الإثني. والهدف من الخطة هو ضمان أن ينمو جميع الأشخاص في الدانمرك، بغض النظر عن خلفيتهم ومكان ولادتهم، وأن تُتاح لهم نفس الفرص في الحياة.

المشردون والمتسولون

117- أُطلقت في عام 2018 خطة عمل شاملة لمكافحة التشرد ستتبعها تدابير أخرى، بما في ذلك التأكيد على الممارسة القائمة على الأدلة الأولية للسكن.

118- وفي عام 2018، أُطلِق برنامج للتنمية والاستثمار لتطوير ممارسات اجتماعية فعالة للبالغين المهمشين اجتماعياً.

119- وخلال عامي 2016 و2017، شهدت الدانمرك زيادة في عدد المسافرين الأجانب الذين أنشأوا مخيمات ونشروا ظاهرتي التسول والنوم في الحدائق العامة والشوارع. وأثار سلوك بعض الأشخاص في هذه المخيمات قلقاً لدى الجمهور. لذلك، عُدِّل في عام 2017 الأمر الإداري للنظام العام الذي يجرم إنشاء المخيمات التي من شأنها زعزعة النظام العام والإقامة فيها. وعلاوة على ذلك، عُدِّل القانون الجنائي لتجريم التسول الذي يخل بالنظام العام في بعض الأماكن العامة دون إنذار من الشرطة. ومن ثم، لم تتخذ التغييرات شكل حظر عام للتسول أو النوم في الأماكن العامة.

تغير المناخ

120- يؤثر تغير المناخ على حقوق الإنسان بطرق مختلفة. وللتخفيف من الآثار المترتبة على ذلك، تعمل الدانمرك بنشاط على زيادة الطموحات العالمية للعمل المناخي. ففي عام 2020، أقر البرلمان قانوناً للمناخ يحتوي على أهداف للحد من انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2030 ولتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 على أبعد تقدير. وأطلقت الحكومة أيضاً استراتيجية طويلة الأجل بشأن العمل المناخي العالمي تعمل من أجل انتقال أخضر عادل اجتماعياً يخلق وظائف تتطلب مهارات خضراء ويتفادى تزايد عدم المساواة.

تعزيز التسامح/حماية الأقليات

121- يتمتع الأفراد المنتمون للأقليات وغير المواطنين المقيمين بصورة قانونية في الدانمرك بالمساواة في الحصول على العمل والتعليم والسكن والخدمات الصحية والعدالة، من بين أمور أخرى[85].

122- وستركز الدانمرك باستمرار على وضع تدابير جديدة وتطوير التدابير القائمة لمنع التمييز والتعصب والعنصرية، وللحفاظ على حرية المعتقد وتعزيز الحوار بين الثقافات. وفي سياقات مختلفة، تشمل التدابير مواد تعليمية، وفرق حوار، وحملات إلكترونية، وترقية للمهارات مع التركيز على تعزيز الديمقراطية والمواطنة والتفكير النقدي، ومنع التمييز والعنصرية والتعصب، وتحدي القوالب النمطية والتحيز[86].

123- وتقدم وزارة الطفل والتعليم، كمثال على ذلك، مواد ودورات تدريبية عن كيفية تثقيف الطلاب بشأن قضايا التمييز ووصم فئات معينة في المجتمع. وعلاوة على ذلك، شرعت الحكومة في بذل جهد على مدار ثلاث سنوات لبناء قدرة الأطفال والشباب على الصمود في وجه التطرف والتشدد والتحكم الاجتماعي[87].

124- وأنشأت وزارة الطفل والتعليم أيضاً موقعاً شبكياً يحتوي على مواد تثقيفية عن محرقة اليهود وغيرها من الجرائم الفظيعة. ويحتوي الموقع الشبكي على مواد عن معاداة السامية وغيرها من أشكال العنصرية والاضطهاد التي تتعرض لها المجموعات[88].

125- وقامت وزارة الهجرة والتكامل بمبادرات مختلفة تهدف إلى تزويد الأطفال والشباب بالمهارات الديمقراطية، وشحذ التفكير النقدي والكفاءات الاجتماعية كجزء من الجهد الشامل لمنع تطور السلوك الخطر الذي يمكن أن يؤدي إلى التطرف أو الجريمة:

- في الفترة 2017-2018، نُفذ في مدرسة حكومية برنامج لمنع جرائم الكراهية في المدارس باستخدام أدوات مختلفة لتعزيز المهارات الديمقراطية مثل التسامح والتفكير النقدي والحوار والتبصُّر، من أجل منع الاستقطاب، والتحيزات، والسلوك العنيف، وجرائم الكراهية.
- أفادت الدانمرك بأن عدة مشاريع ترمي إلى حشد أصوات شابة من أجل منع التشدد وخطاب الكراهية عبر الإنترنت تلقت في الفترة 2017-2019 تمويلاً في إطار خطة العمل الوطنية لمنع ومكافحة التطرف والتشدد.
- تم تدريب فريق من الشباب بهدف تيسير عقد اجتماعات حوار بين الأقران في المدارس والمؤسسات التعليمية ونوادي الشباب، وما إلى ذلك. والهدف من ذلك هو تعزيز الحوار البناء والاحترام المتبادل عن طريق تعليم الشباب كيف يتجادلون بموضوعية ويفكرون فيما لديهم ولدى غيرهم من مواقف وقيم وتحيزات.
- يمكن للمهنيين من البلديات التي تتعامل مع الشباب ومنع التطرف أن يتلقوا من المركز الدانماركي لمنع التطرف تدريباً في مجال المعرفة المتعلقة بالتطرف على الإنترنت والجهود الوقائية في هذا المجال.
- لدعم الحوار بشأن السلوك على الإنترنت، تم توفير مواد تعليمية على الإنترنت للمعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية ونوادي الشباب. وتركز المواد التعليمية على التفكير النقدي والأخبار المزيفة والدعاية وتقنيات المؤامرة.
- وبالإضافة إلى ذلك، تم تسهيل العديد من الأحداث التي ينظمها الهاكاثون مع الشباب لبناء القدرة على الصمود أمام محتوى الكراهية والتطرف على الإنترنت. ويمكن تزويد البلديات والمجتمع المدني بمواد الدورات التدريبية والتدريب على كيفية تيسير أحداث الهاكاثون.

126- وقد كان هناك انتقاد كبير لنوعية الترجمة الشفوية في نظام المحاكم. وبغية تحقيق نوعية أفضل في الترجمة الشفوية في القطاع العام، قررت الحكومة إنشاء لجنة بمشاركة السلطات المختصة للنظر في سبل تحسين مهارات الترجمة الشفوية من خلال إصدار الشهادات وتعليم المترجمين الشفويين. وفي ميزانية عام 2020، خصصت الحكومة خمسة ملايين كرونة دانمركية لتنفيذ توصيات اللجنة[89].

حقوق الإنسان في السياسات الإنمائية الدانمركية

127- التزمت الدانمرك منذ عام 1977 بتخصيص ما لا يقل عن 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية تماشياً مع هدف الأمم المتحدة. ويسهم التعاون الإنمائي الدانماركي في تحقيق الطموح العالمي لأهداف التنمية المستدامة من أجل التنمية في العالم حتى عام 2030. وتؤكد الاستراتيجية الإنمائية والإنسانية "العالم عام 2030" تطلعات الدانمرك في هذا الصدد[90].

128- وتظل مسائل النهوض بحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات مجالات ذات أولوية في إطار التعاون الإنمائي الدانماركي. ويستند التعاون الإنمائي إلى النهج القائم على حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان وقطاع الأعمال

129- تُعدّ المسؤولية الاجتماعية للشركات وحسن سلوك الشركات من الأولويات الدانمركية. وآلية الوساطة والتظلم من أجل سلوك مسؤول للأعمال التجارية مؤسسة تعالج هذه القضايا أُنشِئت على أساس مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات المتعددة الجنسيات[91]. وتنفذ الدانمرك هذه التوصية باستمرار من خلال السياسات واللوائح التنظيمية، وفقاً لالتزاماتها الوطنية والدولية. وفي عام 2018، نُشرت مذكرة توجيهية بشأن الاستثمار المسؤول[92].

ثالثاً- متابعة التوصيات والتطورات في غرينلاند

التطورات منذ الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل

130- منذ عام 2016، ثابرت غرينلاند على العمل من أجل تنفيذ التوصيات الخمس المقبولة[93]. ويرد وصف لهذه الجهود في تقرير منتصف المدة وفي الفقرات التالية.

مجلس حقوق الإنسان في غرينلاند

131- يضمن تشريع منقح دخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2019 بشأن مجلس غرينلاند لحقوق الإنسان استقلال المجلس بما يتماشى مع مبادئ باريس بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[94].

132- وقد عُهِد إلى المجلس بمهمة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهو يعالج التحديات التي تواجه حقوق الإنسان ويقترح أنشطة على المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان[95]. ويشغل مقاعد دائمة فيه المتحدث باسم الأطفال، والمتحدث باسم الأشخاص ذوي الإعاقة، ورئيس مجلس المساواة في المركز. ويعين برلمان غرينلاند الأعضاء العشرة المتبقين الذين يرشحهم المجتمع المدني.

لجنة المصالحة

133- نشرت لجنة المصالحة المستقلة في غرينلاند تقريرها النهائي في كانون الأول/ديسمبر 2017 مع توصيات حول كيفية تعزيز المصالحة. وخلال فترة ولايتها وعلى مدى 4 سنوات، انخرطت لجنة حقوق الإنسان في غرينلاند في أنشطة كثيرة وواسعة النطاق، من خلال جملة أمور منها تعزيز المناقشات العامة للكشف عن التحديات الثقافية والاجتماعية المتأصلة في الماضي الاستعماري.

"يتيم الأب قانوناً"

134- في أعقاب القانون الجديد لعام 2014 الذي يمنح المساواة في حقوق الأبوة والميراث ليتامى الأب قانوناً، نشرت وزارة الأطفال والشؤون الاجتماعية الدانمركية، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة والمساواة بين الجنسين والعدالة في غرينلاند، تقريراً عن عواقب حالة يتامى الأب قانوناً في عام 2017[96]. وفي عام 2019، كمتابعة للتقرير، أبرمت الوزارتان الدانمركية والغرينلاندية المذكورتان أعلاه اتفاقية تعاون للسنوات 2019-2023. والغرض من الاتفاق، المرتبط بالمخصصات المالية السنوية، هو إطلاق وتنفيذ إجراءات تفيد يتامى الأب قانوناً. وهكذا، أصبحت عروض علاج نفسي ومشورة قانونية حظيت بتغطية إعلامية واسعة متاحة في عام 2019.

الأطفال والشباب

135- يمثل رفاه الأطفال والشباب أولوية طويلة الأمد لدى حكومة غرينلاند. غير أن تقريراً صادراً عن المتحدث باسم الأطفال في أعقاب الزيارات التي أُجريت في الفترة 2015-2018 إلى 35 بلدة وقرية لتقييم ومناقشة الظروف الاجتماعية للأطفال وتمتعهم بالحقوق يفيد بأن غرينلاند تواجه صعوبات في الامتثال لما يصل إلى 19 مادة من مواد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل[97].

136- وفي 1 تموز/يوليه 2017، اعتُمدت تشريعات جديدة بشأن تدابير دعم الطفل[98] تضمن تمتع الأطفال المحرومين اجتماعياً أو ذوي الاحتياجات الخاصة بفرص متساوية لنموهم ورفاههم وصحتهم.

137- وهناك ثلاث مبادرات رئيسية جارية: "خطة العمل الوطنية لمكافحة إهمال الوالدين للأطفال 2020-2030"، و"برنامج إينونيريتا الثالث - الاستراتيجية الوطنية للتعاون من أجل حياة الطفل الصالح 2020-2030" والتعاون الغرينلاندي - الدانماركي الشامل لعدة قطاعات بشأن تعزيز الجهود المبذولة لصالح الأطفال والشباب الضعفاء.

138- وفي عام 2020، وقّعت حكومة غرينلاند على تمديد اتفاق ناكوسا للتعاون مع اليونيسيف والدانمرك لمدة 5 سنوات أخرى. ويهدف اتفاق ناكوسا إلى نشر المعرفة بشأن اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك التركيز بشكل خاص على المادة 12. وأدى ذلك إلى عقد مؤتمرات قمة سنوية للأطفال، وإنشاء 7 مجالس للأطفال على مستوى البلديات ومجالس لحقوق الطفل في 46 من أصل 81 مدرسة عامة. وعززت خمس حملات على نطاق غرينلاند اهتمام الجمهور بمسائل من قبيل مسؤوليات الوالدين، والتعليم المدرسي، ومكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال.

139- وتركز استراتيجية شرطة غرينلاند للفترة 2019-2022 تركيزاً خاصاً على منع الاعتداء الجنسي على الأطفال والتحقيق في هذه الاعتداءات، مما يستتبع مرافق وأساليب لإجراء مقابلات صديقة للأطفال، وتدريب المهنيين، وتنظيم حملات للتوعية. ويجري أيضاً العمل على إعادة التكييف الاجتماعي لمرتكبي الجرائم الجنسية في إطار دائرة السجون والمراقبة[99].

كبار السن

140- في عام 2019، أصدرت غرينلاند قانوناً بشأن المتحدث الرسمي باسم كبار السن[100]. والمتحدث الرسمي مستقل سياسياً، وهو مكلف بتعزيز مصالح كبار السن ومعرفة وضعهم في المجتمع، وبإطلاع السياسيين والسلطات والمجتمع المدني والجمهور الأوسع على ذلك.

141- وتشارك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، مثل البلديات وأطراف سوق العمل، والمتحدث باسم كبار السن في العمل الجاري الذي تقوم به حكومة غرينلاند من أجل وضع استراتيجية وطنية تحدد أهدافاً طموحة طويلة الأجل من أجل رفاه كبار السن.

الأشخاص ذوو الإعاقة

142- ينص قانون المتحدث الرسمي باسم الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017 على ضرورة استشارة المتحدث الرسمي بشأن المبادرات التشريعية وغيرها من المبادرات التي تؤثر على ظروف الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم[101]. وفي عام 2018، عُيّن أول متحدث رسمي وأُنشِئت مؤسسة المتحدثين الرسميين "تيليوك".

143- وفي عام 2018، افتُتِح مركز الإعاقة على النطاق الوطني لتقديم المشورة المهنية والتدريب للمواطنين ذوي الإعاقة وأقاربهم والمهنيين.

144- ولتعزيز إمكانية وصول معاقي البصر إلى الحلول الرقمية للقطاع العام، وُضع برنامج لقراءة النصوص يحوّل النص إلى صوت.

145- وفي عام 2019، أصدرت غرينلاند قانوناً[102] بشأن دعم الأشخاص ذوي الإعاقة استناداً إلى مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الأميّة

146- لا توجد أمية في غرينلاند، حيث يتلقى التعليم جميع الأطفال في سن الدراسة. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن حوالي 2 إلى 5 في المائة من السكان يعانون من صعوبات في القراءة، بما في ذلك عسر القراءة. ويخضع جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات لفحص إلزامي للغة بغية القيام، عند الضرورة، بالعلاج المناسب لتطوير النطق بغية منع صعوبات التعلم.

المساواة بين الجنسين والتمييز الجنساني

147- يجري العمل بنشاط على تعزيز المساواة في تمثيل الرجال والنساء في الوظائف العامة. وينص قانون المساواة بين الرجل والمرأة[103] على حظر التمييز الجنساني المباشر وغير المباشر. وينص أيضاً على أن عضوية لجان الخبراء والمجالس واللجان العامة وما إلى ذلك، التي تُنشئها وتعينها حكومة غرينلاند، يجب أن تكون مؤلفة بحيث لا يزيد عدد أعضاء أحد الجنسين بأكثر من عضو واحد على عدد أعضاء الجنس الآخر.

148- وفي الوقت الراهن، يضم مجلس وزراء حكومة غرينلاند المؤلف من 10 وزراء 3 نساء. أما برلمان غرينلاند فيضم 13 امرأة بين أعضائه البالغ عددهم 31 عضواً. وهناك ثلاث نساء بين رؤساء البلديات الخمسة في غرينلاند.

149- وفي عام 2015، تم، بعد موافقة برلمان غرينلاند، توسيع نطاق التشريع الدانماركي المتعلق بالزواج من نفس الجنس ليشمل غرينلاند.

150- وفي عام 2018، صدقت غرينلاند على اتفاقية منظمة العمل الدولية الأساسية رقم 100 بشأن المساواة في الأجور وقدمت تقريرها الأول في عام 2019.

مكافحة العنف

151- في عام 2015، افتُتِح مركز وطني للأزمات والعلاج. ويقدم المركز العلاج المهني والتوجيه والدعم للنساء اللائي يتعرضن للإيذاء ولأطفالهن. ويركز المركز أيضاً على رفاه الطفل ونمائه. ولذلك، يقوم بإعداد وتقديم خطة علاجية شاملة للأم والطفل على السواء.

152- وفي عام 2016، أطلقت الحكومة عرض "ألياك" الذي يقدم المشورة النفسية للأشخاص الذين يستخدمون العنف ضد شريك.

المحاكم/السجون

153- أسفرت الجهود المبذولة لتعزيز قدرات المحاكم عن ملء 10 مناصب من أصل 12 منصباً من مناصب القضاة المحليين بقضاة محليين متعلمين. وفيما يتعلق بمحكمة غرينلاند، عُدِّل قانون إقامة العدل في عام 2019 للسماح بتعيين قاض إضافي[104].

154- وفي حزيران/يونيه 2019، افتُتِح سجن جديد في نوك للسماح بنقل رضائي لسكان غرينلاند المحتجزين حالياً بشكل آمن في سجن من سجون كوبنهاغن.

رابعاً- متابعة التوصيات والتطورات في جزر فارو

مقدمة

155- تخضع جزر فارو لسبع من معاهدات حقوق الإنسان التسع؛ وقد شاركت بنشاط في تقديم مساهمات في التقارير المقدمة من مملكة الدانمرك إلى هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة منذ عام 2004.

156- ونسقت دائرة الشؤون الخارجية في وزارة الشؤون الخارجية والثقافة إعداد هذا التقرير مع الوزارات المعنية. ونظراً لجائحة كوفيد-19، كانت عملية الاستماع العامة كتابية من خلال عنوان بريد إلكتروني مخصص للسماح بورود مدخلات من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين.

157- وجزر فارو[105] مجتمع مترابط ذو ديمقراطية محلية قوية وتماسك اجتماعي. وعلى الرغم من عدم إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بعد، فإن هناك عدة نظم قائمة لحماية حقوق المواطنين.

158- وعلى مدى السنوات العشر الماضية، زاد عدد السكان بنسبة 8,2 في المائة، وهو الآن يبلغ 854 52 نسمة[106]. وتشير آخر التقديرات إلى أن حوالي 763 1 وافداً جديداً من بلدان أخرى غير بلدان الشمال الأوروبي يقيمون في جزر فارو، من بينهم 897 من بلدان خارج أوروبا[107].

التطورات منذ الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في عام 2015

159- للاطلاع على التطورات المتصلة بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل الذي أُجري في عام 2015، يُرجى الرجوع إلى المرفق[108].

160- وقد بدأت في عام 2016 ترجمة القانون الجنائي من اللغة الدانمركية إلى لغة جزر فارو، فضلاً عن التعديلات التي أُدخِلت لتحديث القانون الجنائي لجزر فارو؛ ومن المتوقع أن يكتمل ذلك في أواخر عام 2021. وبعد ذلك، ستبدأ عملية لتحديد التعديلات التي ينبغي إدخالها لجعل القانون الجنائي أكثر انسجاماً مع مجتمع جزر فارو، حيث ينبغي أن يعكس القانون المجتمع الذي يُطبَّق فيه.

161- وقد دخلت القوانين واللوائح التالية حيز النفاذ منذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير:

- القانون الجديد المتعلق بالاستحقاقات والخدمات الاجتماعية[109]. والغرض الرئيسي من القانون الجديد هو الابتعاد عن مفهوم الإيداع في المؤسسات. ويستند القانون الجديد إلى المبادئ الأساسية لسياسات الإعاقة المتعلقة بالتعويض والمساواة في المعاملة والمسؤولية القطاعية، والتضامن، التي يتمثل الغرض منها في ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في تقرير المصير وإعادة التأهيل.
- القانون المتعلق بالتدخل القسري في الخدمات الاجتماعية[110] الذي ينص بالتفصيل على الحالات والظروف التي يمكن فيها استخدام التدخل القسري.
- القانون الذي ينص على ما يصل إلى 12 استشارة نفسية مجانية للجميع من سن 15 عاماً إلى سن 35 عاماً[111].
- القانون المتعلق بتوفير العلاج المجاني لإدمان المخدرات في مراكز العلاج[112].
- اللائحة التي توفر لقاحات فيروس الورم الحليمي البشري مجاناً للأولاد من سن 12 عاماً إلى سن 17 عاماً[113].

162- وفي عام 2020، عُدل القانون البرلماني المتعلق بالانتخابات البلدية بحيث أصبح الأشخاص الخاضعون للوصاية والأشخاص الذين حُرموا من سلطتهم القانونية وفقاً لقانون الوصاية مؤهلين الآن للتصويت والترشح للانتخابات البلدية.

163- وفي عام 2019، أنشأت الحكومة مجلس تنسيق داخل الحكومة وفقاً للمادة 33 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. والهدف الرئيسي هو ضمان الاتساق في خطة الحكومة للسياسات المتعلقة بالإعاقة ومكافحة العقبات القائمة بين مختلف القطاعات وعلى مختلف المستويات.

164- وفي عام 2019، أنشئ مكتب للمساواة بين الجنسين لتعزيز التركيز والتدابير الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين[114].

165- وجرى، في عام 2016، تمديد خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف في العلاقات الدائمة والوثيقة مع برنامج يتعلق بالاعتداء الجنسي[115]. ولا تزال الجهود المبذولة لمنع العنف المنزلي والعنف الجنسي ووضع حد لهما مستمرة، ويجري بانتظام إطلاق مبادرات جديدة.

166- ومنذ إنشاء رابطة الإسكان في جزر فارو في عام 2011، قدمت الرابطة 343 وحدة سكنية عامة في جميع أنحاء جزر فارو. ومع اكتمال المشاريع الجارية والقادمة (التي يتم توفير التمويل لها)، سيرتفع العدد إلى 500 وحدة سكنية.

167- وبحلول نهاية عام 2020، قدم وزير الإسكان إلى البرلمان مشروع قانون يأذن لرابطة الإسكان العامة بتمويل مشاريع سكنية إضافية بمبلغ 450 مليون كرونة دانمركية. وهكذا سيستمر عدد الوحدات السكنية العامة في الزيادة في السنوات المقبلة[116].

168- وتتواصل الجهود الرامية إلى تحسين عدد خيارات السكن المحمي للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة وزيادة عددها. وتميز سياسات الإسكان بين دور الرعاية السكنية، والرعاية الدائمة، والسكن المشترك. وتتفق جميع الأحزاب السياسية على ضرورة بناء مزيد من الدور المحمية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات السكان ووفقاً لأحكام اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة. وستُشيَّد ثلاثة منازل جديدة في المنطقة الحضرية في الفترة 2022/2021، مما سيحسن الظروف المعيشية للسكان بشكل كبير.

169- وتواصل الحكومة تعزيز مجموعة البرامج التعليمية المصممة خصيصاً للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن زيادة مستوى ونوعية تعليم لغة جزر فارو للتلاميذ من غير أصول جزر فارو. والبرامج التعليمية متاحة أيضاً للطلاب الناضجين.

170- وخلال السنوات الماضية، تم تمديد فترة الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر بمدة 14 أسبوعاً لتصل حالياً إلى 52 أسبوعاً. ويعوض نظام منحة الإجازة الوالدية بالكامل دخل الوالدين بما يصل إلى 000 25 كرونة دانمركية في الشهر. ومن بين الأسابيع الـ 52، يتم تقاسم 34 أسبوعاً، وتُخصَّص 4 أسابيع للأب و14 أسبوعاً للأم[117].

171- وفي عام 2021، سيُطلَق برنامج إحصائي جديد للأجور من شأنه أن يوفر مزيداً من التبصر في الأجور والأجر المدفوع في الساعة، مصنفة بحسب الجنس والعمر والقطاع والجغرافيا.

172- وهناك استياء واسع النطاق من أوضاع سجناء جزر فارو في السجون الدانمركية وكذلك في سجن جزر فارو، وقد ترددت أصداء هذه الانتقادات أيضاً على مسمع عامة الجمهور.

173- وتدخل مرافق السجون وإجراءات إنفاذ الأحكام وتنفيذها ضمن اختصاص السلطات الدانمركية. ولذلك، أهاب رئيس الوزراء وبرلمان جزر فارو بالدانمرك إلى معالجة هذا الأمر، واقترحا إنشاء لجنة مشتركة تضم ممثلين من السلطات الدانمركية وسلطات جزر فارو على السواء من أجل تحديد الحاجة إلى سجن في جزر فارو، والقدرات اللازمة، فضلاً عن الشروط والظروف التي تحدد متى ينبغي قضاء العقوبة في جزر فارو أو في الدانمرك.

كوفيد-19

174- على الرغم من النجاح الكبير الذي تحقق بفضل استراتيجية قوية تعتمد على التعقب والتتبع وفرض الحجر الصحي، أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً سلبياً على مجتمع جزر فارو. ولكبح الآثار الاجتماعية السلبية للجائحة، أُدخِلت عدة مجموعات من تدابير الدعم؛ وساعد الدعم الاقتصادي للشركات في الحد من تسريح العمال، في حين ساعدت تدابير أخرى الأشخاص والرابطات الثقافية والرياضية الذين فقدوا الدخل بسبب الإغلاق. وأُتيح الدعم أيضاً لمركز الأزمات في تورشافن عند الحاجة؛ وكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، أدى الإغلاق إلى زيادة عدد النساء اللواتي يلتمسن المساعدة من مركز الأزمات.

Notes

1 See Annex under 120.46.
2 The Danish Institute for Human Rights is the National Human Rights Institution (NHRI).
3 Recommendations from the previous review are referred to in this report as [120.xx], see the Report of the Working Group on the Universal Periodic Review, Denmark (A/HRC/32/10/Add.1). Our Midterm Report refers to the recommendations as [121.xx]. All recommendations referred to in this report stem from the second cycle.
4 Denmark's 2nd Mid-term Report, June 2018, see https://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session24/DK/Denmark_Mid-TermReport2018.pdf.
5 International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR).
6 International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR).
7 International Convention on the Elimination on All Forms of Racial Discrimination (ICERD).
8 Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW).
9 Committee Against Torture (CAT).
10 Committee on the Rights of the Child (CRC).
11 Convention on the Rights of Persons with Disabilities (CRPD).
12 International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance (ICPPED).
13 120.11, 120.12, 120.13, 120.14.
14 International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families (ICRMW).

[15] See Annex under 120.5.
[16] See Annex under 120.1.
[17] International Labour Organization (ILO).
[18] 120.115.
[19] 120.15, 120.20, 120.21, 120.22.
[20] 120.25, 120.36, 120.37, 120.65, 120.66, 120.67, 120.68, 120.70, 120.74, 120.76, 120.81, 120.82, 120.83, 120.92, 120.95, 120.96, 120.145 120.148.
[21] 120.173.
[22] 120.26, 120.64.
[23] 120.69, 120.71.
[24] 120.73.
[25] 120.154.
[26] See 120.154.
[27] 120.101.
[28] 120.101.
[29] Lesbian, Gay, Bisexual, Transgender, Intersex (LGBTI).
[30] 120.100, 120.101.
[31] 120.100, 120.101.
[32] 120.155.
[33] International Convention on the Elimination on All Forms of Racial Discrimination (ICERD).
[34] 120.23, 120.24, 120.29, 120.82, 120.148, 120.167.
[35] 120.127.
[36] 120.30, 120.97, 120.148, 120.152.
[37] For the 2019 report, see https://politi.dk/-/media/mediefiler/landsdaekkende-dokumenter/statistikker/hadforbrydelser/hadforbrydelser-019.pdf?la=da&hash=86E26E960D6896CD33EBBB8ECE8487499BF986D3.
[38] 120.52, 120.61, 120.103, 120.146, 120.150, 120.151, 120.153.
[39] 120.164, 120.172.
[40] 120.27, 120.28.
[41] 120.71, 120.72, 120.106, 120.107, 120.108, 120.110, 120.114.
[42] 120.110.
[43] See Midterm Report under 120.71.
[44] 120.109.
[45] 120.114.
[46] 120.109.
[47] 120.105.
[48] 120.168, 120.169, 120.171, 120.176, 120.178, 120.182.
[49] 120.178, 120.182.
[50] 120.177, 120.183, 120.184.
[51] 120.169, 120.171, 120.182.
[52] 120.158, 120.179, 120.180.
[53] 120.179.
[54] 120.39.
[55] The Council of Europe's Committee for the Prevention of Torture and Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (CPT) report on its April 2019 periodic visit to Denmark, see https://www.coe.int/en/web/cpt/denmark.
[56] 120.189.
[57] 120.186, 120.190.
[58] 120.119, 120.120, 120.121, 120.122, 120.123.
[59] For more information, including statistics on trafficking of Human Beings, reference is made to the 2019 annual report of the Danish Centre Against trafficking in Human beings, see www.cmm.dk/statistik/arsrapport2019.
[60] 120.115, 120.116.
[61] 120.124.
[62] 120.40, 120.197.
[63] International Committee on the Red Cross (ICRC).
[64] 120.193–196.
[65] The Criminal Code, Section 114j.
[66] 120.131, 120.132.
[67] 120.129, 120.133, 120.136.
[68] 120.48.
[69] Notably in the context of the General Comment No. 25 issued by the Committee of Economic, Social and Cultural Rights in April 2020.
[70] 120.48.

[71] 120.144.
[72] 120.156, 120.173.
[73] 120.143.
[74] 120.173.
[75] 120.62.
[76] 120.99.
[77] 120.62, 120.63.
[78] 120.117.
[79] 120.137, 120.138, 120.139.
[80] 120.140.
[81] 120.42–45.
[82] 120.157.
[83] 120.128.
[84] 120.155.
[85] 120.145, 120.172.
[86] 120.48, 120.49, 120.50, 120.51, 120.52, 120.53, 120.56, 120.57, 120.58, 120.59, 120,74, 120.75, 120.77, 120.79, 120.81, 120.82, 120.84, 120.86, 120.87, 120.88, 120.89, 120.90, 120.91, 120.92, 120.93, 120.94, 120.95, 120.96, 120.147, 120.163.
[87] 120.80.
[88] 120.63.
[89] 120.161.
[90] 120.198, 120.199.
[91] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).
[92] 120.55.
[93] 120.3, 120.4, 120.111, 120.118, 120.159 and 120.162.
[94] Inatsisartut Act No. 20 of 27 November 2018.
[95] Due to the legal situation within the Danish realm, DIHR's mandate covers the entire Kingdom.
[96] Persons born outside of wedlock before 1963 (West Greenland) and 1974 (East and North Greenland) and for whom paternity could not be established at birth. Approximately 4600 persons are affected and are living today in Greenland and Denmark.
[97] As regards recommendation 120.3 and 120.4 on the UNCRC Optional Protocol on the sale of children, prostitution and pornography, please refer to the Annex.
[98] Inatsisartut Act No. 20 of 26 June 2017.
[99] Based on submission by the Danish Ministry of Justice.
[100] Inatsisartut Act no. 37 of 28 November 2019.
[101] Inatsisartut Act No. 1 of 29 May 2017.
[102] Inatsisartut Act No. 13 of 12 June 2019.
[103] Inatsisartut Act No. 3 of 29 November 2013.
[104] Based on a submission by the Danish Ministry of Justice.
[105] For a description of the Faroe Islands and the Faroese Home Rule arrangement, please see CEDAW/C/DEN/7. pp. 108 concerning the Faroe Islands, A/HRC/WG.6/24/DNK/1 p. 18. In 2005, the Government of the Kingdom of Denmark and the Government of the Faroes agreed to modernise the legislation concerning Faroese Home Rule, see CCPR/C/DNK/5, pp. 6 concerning the Faroe Islands.
[106] Primo November 2020, www.hagstova.fo.
[107] February 2020, www.utlendingastovan.fo.
[108] 120.3, 120.31, 120.32, 120.33, 120.41, 120.54, 120.142, 120.159.
[109] The new law from 1 January 2021 replaces the Public Welfare Act of 1967, which was no longer up to date in relation to the Faroese society.
[110] 1 January 2020.
[111] 1 December 2020. The survey of health status of the Faroese population conducted by the Faroese Board of National Health in 2019 showed that an increased number of young people struggle with anxiety and depression.
[112] 7 May 2019.
[113] 19 July 2019.
[114] For further information on the Gender Equality Policy and action plan please see CEDAW/C/DNK/9 pp. 40–41.
[115] For further information on the action plan please see CEDAW/C/DNK/9 p. 46.
[116] Social service authorities have the right to assign tenants to one in five of Bústaðir's housing units and the rent is generally at an affordable level to all.
[117] For further information on improvements to the Parental Leave Grant Scheme please see CEDAW/C/DNK/9 p. 45.